أثر تطور الودائع على الربحية في المصارف التجارية

The Impact of Deposit Development on Profitability in Commercial Banks

أ.هدى البشير علي التويرقي

محاضر–عضو هيئة تدريس بقسم التمويل والمصارف –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة طرابلس

hattwergy@gmail.com

المستخلص: –

تناولت الدراسة قياس أثر تطور الودائع على الربحية في المصارف التجارية –دراسة تطبيقية مقارنة لعينة الدراسة المصرف التجاري الوطني الرئيسي ومصرف الجمهورية الرئيسي –طرابلس خلال الفترة (2018–2023) – فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لقياس وتحليل متغيرات الدراسة المتمثلة في معدل نمو حجم الودائع الإجمالي كمتغير مستقل، والربحية كمتغير تابع، وتم قياس الربحية بمؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). وأظهرت أهم نتائج الدراسة لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور الودائع والربحية في المصارف عينة الدراسة، وأما توصيات الدراسة أهمها على مصرف الجمهورية الرئيسي الحفاظ على استقرار مؤشرات الربحية ROA و ROE واستمرار النهج التصاعدي الذي شهده عامي 2022 و2023 من خلال الاستمرار في سياسات الاستثمار الرشيدة، وعلى المصرف التجاري الرئيسي ضرورة إجراء مراجعة عاجلة للسياسات المالية والاستثمارية، نظراً للتدهور الحاد في مؤشرات الربحية ROA وROE في السنوات الأخيرة (2021 : 2023) ومعالجة الأسباب التي أدت إلى الانحراف المعياري المرتفع في أدائه المالي، وعلى المصرفين عينة الدراسة تحسين كفاءة إدارة الأصول والخصوم، وضمان توظيف الودائع المتزايدة (خاصة النمو المسجل في 2023) في قنوات استثمارية ذات عائد مرتفع لتجنب تكبد خسائر أو تراجع في الأرباح.

الكلمات المفتاحية: تطور الودائع، الربحية، المصارف التجارية.

Abstract

This study aimed to measure the impact of deposit development on profitability in commercial banks — a comparative applied study on the study sample of the Main National Commercial Bank and the Main Republic Bank — Tripoli, during the period (2018–2023). The descriptive analytical approach was adopted, and the statistical program (SPSS) was used to measure and analyze the study variables, represented by the total deposit volume growth rate as an independent variable, and profitability as a dependent variable. Profitability was measured using two indicators: Return on Assets (ROA) and Return on Equity (ROE).

The most important results of the study showed that there is no statistically significant relationship between deposit development and profitability in the banks under study. As for the study's recommendations, the most important are: the Main Republic Bank should maintain the stability of the profitability indicators ROA and ROE and continue the upward trend witnessed in 2022 and 2023 by continuing sound investment policies; the Main Commercial Bank should urgently review its financial and investment policies, given the sharp deterioration in the profitability indicators ROA and ROE in recent years (2021–2023), and address the causes that led to the high standard deviation in its financial performance; and both banks in the study sample should improve the efficiency of asset and liability management and ensure that increasing deposits (especially the growth recorded in 2023) are directed into high-return investment channels to avoid incurring losses or a decline in profits.

Keywords: deposit trends, profitability, commercial banks.

1. المقدمة:

تُعد المصارف التجارية من أهم المؤسسات المالية في أي دولة، نظراً لدورها المحوري في دعم الاقتصاد، ويتمثل دورها الأساسي في ممارسة وساطة مالية بين وحدات الفائض (المودعين) ووحدات العجز (المقترضين)، إضافة إلى ذلك، تقدم هذه المصارف مجموعة متطورة من الخدمات المالية والمصرفية، مثل الاستشارات المالية وخدمات الصيرفة الإلكترونية، إلى جانب العديد من الخدمات الأخرى. ويُعتبر قبول الودائع بكافة أنواعها إحدى الوظائف الجوهرية للمصارف التجارية، كما يمثل مورداً حيوياً لها، إذ تقوم المصارف بتوظيف هذه الودائع في الاستثمارات المتاحة، مما يضمن للمصرف السلامة المالية والاستمرارية في الوقت نفسه، ويحقق للمساهمين هدفهم الأساسي المتمثل في تحقيق الأرباح، وزيادة ثرواتهم، والحفاظ على سلامتها المالية.

وتمثل الربحية هدفاً محورياً تسعى المصارف التجارية لتحقيقه، فهي ليست فقط مؤشراً للحكم على أداء المصرف ومدى كفاءته في استغلال موارده، بل إنها أيضاً عنصر حيوي لمواجهة المخاطر المختلفة التي يقع فيها المصرف، وضمان بقائه واستمراره في السوق، كما أن الربحية تُعد إشارة قوية للجهات الرقابية على أن المصرف يسير في المسار السليم، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لبيان أهمية وأثر تطور الودائع على ربحية المصارف التجارية.

2. الدراسات السابقة:

- **دراسة (قاسم والشلبي، 2023) بعنوان: أثر الودائع في القيمة السوقية للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية – دراسة مقارنة مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2011-2021.**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الودائع في القيمة السوقية للمصارف الإسلامية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة واستعراض الأدبيات السابقة ذات الصلة بالمصارف الإسلامية وودائعها وحسابات الاستثمار لديها ومن خلال اختبار الفرضيات وتحليل البيانات المستمدة من التقارير السنوية لعينة المصارف الإسلامية المدرجة في كل من سوق دمشق للأوراق المالية وبورصة عمان خلال الفترة الزمنية الممتدة (2011- 2021) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي

Eviews 12، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية ومعنوية لنسبة الودائع في القيمة السوقية المضافة للمصارف الإسلامية لكلا البلدين، وأوصت الدراسة بالاستفادة من التجربة المصرفية الإسلامية الأردنية وعكس نتائجها على المصارف الإسلامية السورية كما أوصت بضرورة اعتماد المصارف الإسلامية السورية استراتيجيات جذب ودائع وإعادة توظيفها توظيفاً فعالاً بهدف زيادة ثروة المساهمين وتحسين الاقتصاد ككل.

- **دراسة (صلاح، 2022) بعنوان: أثر الحصة السوقية للودائع المقرضة على ربحية البنوك المدرجة في سوق عمان المالي من 2016 إلى 2020.**

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحصة السوقية المتمثلة في الودائع المقرضة على ربحية البنوك والمتمثلة في هامش الربح بعد الضريبة للبنوك المدرجة في سوق عمان المالي من الفترة الممتدة بين 2016 إلى 2020 وعددها 15 بنك، تم اختيار 3 بنوك منها وهي الأكثر نشاطاً البنك العربي، وبنك الإسكان والبنك الأردني الكويتي، حيث تم حساب الحصة السوقية والتي تمثل المتغير المستقل من خلال قسمة الإيرادات التشغيلية الخاصة بكل بنك عينة الدراسة على الإيرادات التشغيلية للبنوك وكذلك ربحية البنوك والتي تم قياسها بكل من العائد على رأس المال العامل، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية والتي تمثل المتغير التابع، وقد تم عرضها بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بالبنوك وللفترة 2016– 2020، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لمعالجة البيانات الأولية، حيث تم استخدام النسب المئوية والتكرارات والأوساط الحسابية والوسيط والانحرافات المعيارية وأكبر وأقل قيمة، وذلك بهدف وصف متغيرات الدراسة، وتتمثل أدوات الدراسة في التقارير المالية الصادرة عن البنك المركزي الأردني للفترة 2016– 2020 عن البنوك عينة الدراسة، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها وجود تأثير للعوامل المالية مجتمعة على الحصة السوقية في البنوك التجارية الأردنية، وأن دخل السهم له تأثير إيجابي في سعر السهم، وكذلك الأرباح المزعة، كما أن العائد على حقوق الملكية له أثر إيجابي بالنسبة لأسهم البنوك التجارية الأردنية، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين (دخل الأسهم، العائد على حقوق الملكية) والقيمة السوقية للسهم في البنوك التجارية الأردنية، وأوصت الدراسة بجعل هذه الدراسة نواة لدراسات أخرى مشابهة تبحث في العوامل المؤثرة على متغيرات أخرى كسعر الفائدة وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي والعوامل الاقتصادية الأخرى، والعمل على إصدار نشرات دورية دقيقة

وتفصيلية عن إجمالي موجودات ومطلوبات البنوك وتكون هي المرجع للباحث حيث وجد صعوبة بإيجاد بعض المعلومات الدقيقة عن تلك البنوك.

- **دراسة داود (2021) بعنوان تأثير الودائع المصرفية في عائد المصرف مقاسا بمعدل العائد على الموجودات وحق الملكية (ROA & ROE) دراسة حالة لمصرف الخليج التجاري للفترة من (2009-2018)":**

هدفت الدراسة إلى بيان دور الودائع المصرفية في تحقيق الربحية للمصرف، وتم اختيار مصرف الخليج التجاري العامل في العراق دراسة حالة وتم تحليل بيانات المصرف للفترة من (2009-2018) فضلا عن استخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد عبر برنامج SPSS، وتم التوصل لعدة استنتاجات أهمها: وجود تأثير معنوي للودائع المصرفية في معدل العائد على الموجودات على المستوى الإجمالي أما على المستوى الفرعي فقد أظهرت النتائج أن الودائع الجارية هي الأكثر تأثيرا، كما أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي للودائع المصرفية في معدل العائد على حق الملكية للمصرف على المستوى الإجمالي أما على المستوى الفرعي فقد ظهرت الودائع الجارية ثم تليها ودائع التوفير هما الأكثر تأثيرًا. دراسة داود (2021) بعنوان تأثير الودائع المصرفية في عائد المصرف مقاسا بمعدل العائد على الموجودات وحق الملكية (ROA & ROE) دراسة حالة لمصرف الخليج التجاري للفترة من (2009-2018)"، سعت الدراسة إلى بيان دور الودائع المصرفية في تحقيق الربحية للمصرف، وتم اختيار مصرف الخليج التجاري العامل في العراق دراسة حالة وتم تحليل بيانات المصرف للفترة من (2009-2018) فضلا عن استخدام الانحدار الخطي البسيط والمتعدد عبر برنامج SPSS، وتم التوصل لعدة استنتاجات أهمها: وجود تأثير معنوي للودائع المصرفية في معدل العائد على الموجودات على المستوى الإجمالي أما على المستوى الفرعي فقد أظهرت النتائج أن الودائع الجارية هي الأكثر تأثيرا، كما أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي للودائع المصرفية في معدل العائد على حق الملكية للمصرف على المستوى الإجمالي أما على المستوى الفرعي فقد ظهرت الودائع الجارية ثم تليها ودائع التوفير هما الأكثر تأثيرًا.

- **دراسة (سعادة وآخرون، 2017) عنوان: أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين – دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية**، هدفت الدراسة إلى بيان أثر توظيف الوظائف الودائع الاستثمارية في ربحية مساهمي المصارف الإسلامية الأردنية خلال المدة (2009- 2015)، وقد تم اختيار الودائع الاستثمارية كمتغير مستقل لدراسة أثره في المتغير التابع (ربحية المساهمين) مقاساً

بنصيب السهم العادي من الأرباح المحققة، وقد شملت عينة الدراسة كلاً من البنك الإسلامي الأردني، والبنك العربي الإسلامي الدولي، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتوظيف ودائع العملاء المطلقة والمقيدة (الحسابات الاستثمارية) في نصيب السهم الواحد من الأرباح المحققة (EPS) في المصارف الإسلامية الأردنية، وذلك يعود إلى اتباع الأساليب والصيغ المناسبة في إدارة وتوظيف الودائع الاستثمارية، وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على أرباح المساهمين (الملاك)، وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام إدارات المصارف الإسلامية بصيغ التمويل والاستثمار باعتبارها بديلاً مناسباً لأدوات المداينات التي تقوم عليها الصيرفة التقليدية، كما أوصت بضرورة العمل على إدراج الحسابات الاستثمارية المطلقة والمقيدة ضمن بند خاص في التقارير السنوية موضحاً لكيفية توزيع أرباح المودعين أصحاب تلك الحسابات والمصرف الإسلامي (المساهمين).

- **دراسة (اللامي، 2016) بعنوان: أثر الودائع في صافي دخل المصارف – بحث تطبيقي في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار**، هدف البحث إلى إثبات مساهمة الودائع المصرفية في صافي دخل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، من الفصل الأول 2010 إلى الفصل الثاني 2013، واستند البحث إلى فرضيتين رئيسيتين واللتين تم إثباتهما باستخدام المنهج الكمي القياسي وهما:

➢ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أنواع الودائع وصافي دخل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.

➢ إن أنواع الودائع تؤثر في صافي دخل مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار.

ولقد توصل البحث إلى بناء نموذج للتنبؤ بصافي دخل المصرف بالاعتماد على ودائع التوفير والودائع الثابتة، إذ بلغت القوة التفسيرية للنموذج 62%، وكانت صيغته كالتالي:

$$Y= -10.38 + 0.03\ X2 + 0.15\ X3$$

إذ إن:

Y = صافي الدخل، X2 = ودائع التوفير، X3 = ودائع ثابتة.

- **دراسة (خضور، 2015) بعنوان: أثر تطور ودائع المصرف التجاري السوري على الأرباح الصافية في الأزمة السورية**، تناول البحث دراسة وتحليل أثر تطور الودائع في المصرف التجاري السوري على حجم الأرباح الصافية التي حققها خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2000 إلى 2013، وأثر الأزمة

السورية على حجم تلك الأرباح الصافية الناتجة عن تطور حجم الودائع المصرفية لدى المصرف، وذلك من خلال دراسة مسار تطورها كسلاسل زمنية بالاستعانة بما تقدمه لنا نظرية الإحصاء، حيث تم دراسة الارتباط بين أرباح المصرف التجاري السوري وبين حجم الودائع المصرفية لديه، وبناء على ذلك تم قياس شدة واتجاه هذه العلاقة الارتباطية بين تلك المتغيرات وصولاً إلى بناء نموذج موضوعي يعكس طبيعة واتجاه العلاقة الارتباطية بين ودائع المصرف التجاري السوري من جهة، وبين حجم الأرباح الصافية للمصرف من جهة أخرى.

3. مشكلة الدراسة:

تعتمد المصارف التجارية في عملها بشكل أساسي على الودائع المصرفية، التي تُعتبر من أهم وظائفها ولذلك تسعى هذه المصارف إلى استقطاب جميع أنواع الودائع، مما يمكنها من استثمارها وتحقيق الربحية، وبناءً على ذلك تكمن مشكلة في كيفية تأثير تطور الودائع على ربحية المصارف التجارية، ومن هنا يمكن تلخيص مشكلة الدراسة وصياغتها في الأسئلة التالية:

- **ما أثر تطور الودائع على ربحية المصارف التجارية عينة الدراسة (المصرف التجاري الوطني الرئيسي ومصرف الجمهورية الرئيسي)؟**
- **كيف تؤثر الودائع (الحجم الإجمالي) على الربحية (مقاسة بمؤشري العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) في المصارف التجارية عينة الدراسة؟**

4.فرضيات الدراسة:

استناداً على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

- لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.5$) بين تطور الودائع والربحية في المصارف التجارية عينة الدراسة.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.5$) بين تطور إجمالي الودائع ومؤشر العائد على الأصول في المصارف التجارية عينة الدراسة.
- لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية ($\alpha \geq 0.5$) بين تطور إجمالي الودائع ومؤشر العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية عينة الدراسة.

5. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من طبيعة المتغيرات التي تعالجها، وهي تطور الودائع المصرفية الربحية في المصارف التجارية، وكذلك من محور تركيزها الأساسي المتمثل في استقصاء تأثير تطور الودائع على الربحية، وبما أن الودائع المصرفية تُعتبر مورداً حيوياً ومصدراً أساسياً للتمويل الخارجي للمصارف التجارية، فإن أي تغير يطرأ على حجم الودائع ينعكس بشكل مباشر على حجم الاستثمارات، وبالتالي على الربحية.

وتكتسب دراسة التغيرات في الربحية أهميتها من كون تحقيق الربحية يؤدي إلى تعزيز ثقة المودعين والمستثمرين المحتملين بالمصرف، بالإضافة إلى كونها مؤشراً لقياس أداء المصرف، كما أن الربحية تمثل ضرورة حتمية لمواجهة المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها المصرف، بما يضمن قدرته على البقاء والمنافسة في السوق، وفي الوقت نفسه تمنح الربحية الجهات الرقابية إشارات قوية على أن المصرف يسير في الاتجاه الصحيح.

6. أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- تقديم إطار نظري للودائع المصرفية والربحية المصارف التجارية.
- معرفة أثر تطور الودائع المصرفية على مؤشري الربحية والعلاقة بينهما بالمصارف التجارية عينة الدراسة.
- قياس وتحليل أثر تطور الودائع على مؤشري الربحية بالمصارف التجارية.
- تقديم توصيات بناء على النتائج المتوصل إليها من تحليل أثر تطور الودائع على الربحية للمصارف التجارية.

7. منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لموضوع الدراسة من خلال جمع البيانات اللازمة لإعداد الدراسة من مصادر البيانات المتمثلة في التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة والاستفادة من الكتب والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والمنهج الكمي القياسي لإثبات فرضيات

الدراسة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS) لتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية المتعلقة بمتغيرات الدراسة واستخراج النتائج التي توضح العلاقة بين متغيرات الدراسة.

8. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية الليبية، أما عينة الدراسة تتمثل في دراسة تطبيقية مقارنة بين المصرف التجاري الوطني الرئيسي ومصرف الجمهورية الرئيسي – طرابلس خلال الفترة من سنة 2018 إلى 2023م.

9. متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:** ويتمثل في معدل نمو حجم الودائع الإجمالي.
- **المتغير التابع:** ويتمثل في الربحية (مقاسة بمؤشري العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)).

10. الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الودائع:

يمكن تعريف الودائع على أنها اتفاق بموجبها يتم دفع المودع مبلغا من المال بواسطة وسيلة الدفع الى البنك بموجبها يلتزم البنك بإعادة هذا المبلغ للمودع عندما يريد المودع أو حينما يحل تاريخ الاستحقاق، وكذلك قد يكون البنك ملزما بدفع فوائد على قيمة الوديعة (عبد السلام، 2006، ص 4)، كما تعرف أيضاً بأنها تلك المبالغ من المال التي يتم إيداعها لدى البنك والواجبة التأدية عند الطلب أو بعد إخطار سابق أو في تاريخ استحقاق معين (وسام، 2018، ص 6).

أنواع الودائع في المصارف التجارية:

تنقسم الودائع في المصارف التجارية الى عدة فئات كل منها يهدف الى هدف معين عند تحليلها وان أشهرها واكثرها استخداما هي الودائع تحت الطلب، ودائع التوفير، الودائع الثابتة.

1-الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب):

وهي المبالغ التي يودعها الافراد والهيئات في المصارف شريطة ردها في أي وقت عند الطلب ودون اخطار سابق وفق اوامر يصدرها المودع الى المصرف، (الصيفي، 4 :2010) فهي تعد من اكثر انواع الحسابات استخداماً ويمكن السحب والايداع فيها خلال ساعات محددة مما يعرض المصرف

الى مخاطر السحب المفاجئ لهذه الودائع من قبل العملاء، اذ تستخدم الشيكات لغرض تحويل ملكية الودائع من مالك لآخر، الا ان المصرف لا يدفع فائدة على هذا النوع من الودائع بهدف تقليل المنافسة السعرية، والحد من رفع كلفة الاموال عليها (Koch& MacDonald, 2015, 371).

2-ودائع التوفير:

هي اتفاق بين المصرف والزبون (العميل) يودع بموجبه الزبون مبلغاً من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة محدده تكون اقل من الفوائد التي تمنح للودائع الآجلة، هذا النوع يفتح عادةً لتشجيع الافراد على الادخار اذ يسمح للأفراد بالايداع والسحب في أي وقت دون اخطار سابق عن طريق دفاتر خاصة تسمى (دفاتر التوفير) وهي دفاتر خاصة بالمصرف، اما الفائدة فأنها تدفع في نهاية العام على اساس الرصيد الشهري الادنى لكل شهر من أشهر السنة. (سعيد، 4 :2006)

3-الودائع لأجل (الثابتة):

وهي الودائع التي يتم إيداعها لأجل محدد يتم الاتفاق عليه بين المودع والبنك ولا يجوز سحبها إلا بعد مضي هذا الأجل وفي المقابل يحصل المودع على فائدة بصورة دورية أو في نهاية مدة الإيداع، وتزداد الفائدة كلما زاد مبلغ الإيداع أو كلما زادت مدة الايداع. وتفوق الفوائد التي يمنحها المصرف لهذا النوع من الودائع عن ودائع التوفير (عزيز، 263 ،2019). وتختلف الودائع لأجل عن الودائع الجارية بكونها لا تقبل وسيط لمتبادل أي أنها لا تعطي حقا لأصحابها بالسحب منها بواسطة الشيكات. (صبري وعبد الحكيم، 74،2022).

مفهوم الربحية:

تعتبر الربحية بمثابة الصلة بين الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي أدت إلى هذه الأرباح. والربحية هي مقياس لتحديد كفاءة البنك وإدارة أمواله (،Haddaweca & Flayyih 2020, 228). **ومن أهم مؤشرات الربحية:**

1-معدل العائد على الأصول Return On Assets (ROA): يعكس العائد على الأصول قدرة إدارة البنك على تحقيق أرباح من أصول البنك يظهر الأرباح المحققة لكل دينار من الأصول ويشير إلى مدى فعالية إدارة أصول البنك لتوليد الإيرادات، على الرغم من ذلك قد يكون متحيزا بسبب الأنشطة خارج الميزانية العمومية ويتم التعبير عنه بالنسبة المئوية (& Weersainghe

Ra ويسمى أيضا بالعائد على الاستثمار كونه يقيس الربحية لجميع الاستثمارات القصيرة وطويلة الأجل للمصرف (داوود،2021، 418). وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المصرف في استخدام أصوله والعكس صحيح، ويحسب هذا المؤشر وفق المعادلة الاتية: ROA= صافي الربح/ اجمالي الأصول (Karapinar & Dogan, 2015، 27). إن مقام المؤشر يعد أساسًا لتوليد دخل عائد العمليات التشغيلية في المصرف إذ أنه يتناسب إجمالي العائد طرديًا مع حجم الموجودات المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية الأخرى المختلفة، ويعبر عن صافي العائد لمدة زمنية معينة (سنة واحدة) وذلك لاستغلال المصرف ما لديه من موجودات ومدى الكفاية التي يتمتع بها في استغلالها (الجزراوي، 288 ،2011).

2- معدل العائد على حقوق الملكية Return On Equity (ROE): ويقيس هذا المؤشر معدل العائد المحقق عن استثمار أموال المالكين (أي يقيس نسبة العائد المحقق عن كل دينار مستثمر من أموال المساهمين) والذي يعد المعيار الأكثر أهمية لتعظيم ثرواتهم، لذا فهو يحظى بالاهتمام الأكبر من قبل إدارة المصرف، فضلا عن كونه مؤشرا مهمًا لتحديد معدلات نمو وتطور المصرف (داوود،2021، 418)، ويمكن حساب هذا المؤشر بالشكل: ROE= صافي الربح/حقوق الملكية (Karapinar & Dogan, 2015, 27) وكلما أرتفع هذا العائد في المصرف فإنه يشير إلى كفاءة هذا المصرف في تحقيق صافي العوائد المالية للمستفيدين.

12.الإطار العملي للدراسة:

لدراسة وتحليل أثر تطور الودائع على الربحية في المصارف التجارية، تم جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة (المتغير المستقل ويتمثل في معدل نمو إجمالي الودائع، والمتغير التابع يتمثل في مؤشري الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)) لدى كل من المصرف التجاري الوطني الرئيسي ومصرف الجمهورية الرئيسي، وللفترة الممتدة من 2018 إلى 2023 كما بالجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) **يوضح البيانات المجمعة حول متغيرات الدراسة من المصرف التجاري الوطني الرئيسي ومصرف الجمهورية الرئيسي خلال الفترة (2018-2023)**

السنوات	معدل نمو إجمالي الودائع		مؤشري الربحية			
	مصرف التجاري	مصرف الجمهورية	المصرف التجاري الوطني		مصرف الجمهورية	
			ROA%	ROE%	ROA%	ROE%
2018	0	0	0.59	16.3	0.12	3.6
2019	-7%	-5%	0.6	13.8	0.13	3.5
2020	%9	%4	0.16	3.7	0.06	1.96
2021	-13%	-13%	0.00023	0.006	0.1004	3.9
2022	10%	9%	0.000093	0.003	0.14	4.9
2023	31%	11%	-0.00113	-0.033	0.18	6.4

إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية لمصرف التجاري الوطني الرئيسي ومصرف الجمهورية الرئيسي خلال الفترة (2018-2023)

فرضيات الدراسة

الفرضية الصفرية الرئيسية (H0): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$) بين تطور الودائع والربحية في المصارف التجارية عينة الدراسة.

الفرضية الفرعية الأولى (H01): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين تطور إجمالي الودائع ومؤشر العائد على الأصول ROA.

الفرضية الفرعية الثانية (H02): لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين تطور إجمالي الودائع ومؤشر العائد على حقوق الملكية ROE.

الفرضية البديلة (H1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

الجدول رقم (2) يوضح متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

المتغير	الرمز	طريقة القياس	المصدر
المتغير المستقل: تطور الودائع	X	معدل نمو إجمالي الودائع = (ودائع السنة الحالية – ودائع السنة السابقة) / ودائع السنة السابقة × 100	القوائم المالية
المتغير التابع 1: العائد على الأصول	ROA	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول × 100	القوائم المالية
المتغير التابع 2: العائد على حقوق الملكية	ROE	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي حقوق الملكية × 100	القوائم المالية

تم اختيار هذين المؤشرين للأسباب الاتية:

1–ROA يقيس كفاءة الإدارة في استخدام جميع أصول المصرف لتوليد الربح، بغض النظر عن مصدر التمويل

2– ROE يقيس العائد الذي يحصل عليه المساهمون على أموالهم المستثمرة في المصرف، وهو المؤشر الأهم للمساهمين.

مجتمع وعينة الدراسة

المجتمع: المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

العينة: مصرفان رئيسيان في مدينة طرابلس، هما المصرف التجاري الوطني الرئيسي، ومصرف الجمهورية الرئيسي، وتم اختيارهما لأنهما أكبر مصرفين من حيث حجم الودائع والأصول في ليبيا.

الفترة الزمنية: 6 سنوات من 2018 إلى 2023، أي 6 مشاهدات لكل مصرف، و 12 مشاهدة إجمالاً.

الأدوات الإحصائية المستخدمة

1- التحليل الوصفي: المتوسط الحسابي، الوسيط، الانحراف المعياري، القيمة الدنيا، القيمة القصوى، المدى.

2- معامل ارتباط بيرسون (Pearson): لقياس قوة واتجاه العلاقة بين نمو الودائع والربحية.

3- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression): لتقدير أثر نمو الودائع على الربحية، وحساب معامل التحديد R^2، وقيمة (t) و (Sig).

4- مستوى المعنوية المعتمد: 0.05

الإحصاءات الوصفية

الجدول رقم (3) يوضح الإحصاءات الوصفية

المؤشر	المتوسط	الوسيط	الانحراف المعياري	ادنى قيمة	اعلى قيمة	المدى	التغير من 2018 إلى 2023
نمو الودائع التجاري	%5.00	%4.50	15.56	%13-	%31	%44	31- نقطة
نمو الودائع الجمهورية	%1.00	%2.00	9.01	%13-	%11	%24	11+ نقطة
ROA – التجاري	%0.225	%0.080	0.293	%0.00113-	%0.60	0.601 %	0.591- نقطة
ROE – التجاري	%5.63	%1.85	7.48	%0.033-	%16.30	16.33 %	16.33- نقطة
ROA – الجمهورية	%0.122	%0.125	0.040	%0.06	%0.18	%0.12	0.06+ نقطة
ROE – الجمهورية	%4.043	%3.75	1.49	%1.96	%6.40	%4.44	2.80+ نقطة

من خلال الجدول رقم (3) يتضح ان

1-المتوسط أعلى من الوسيط في التجاري الوطني (مثلاً ROE المتوسط 5.63% والوسيط 1.85%)، وهذا يدل على أن القيم المرتفعة في 2018-2019 رفعت المتوسط، بينما معظم السنوات الأخيرة كانت قريبة من الصفر. أي أن التوزيع غير متوازن.

2-الانحراف المعياري للتجاري الوطني أكبر بكثير من الجمهورية في كل المؤشرات، مما يدل على أن التجاري أكثر تقلباً وعدم استقرار، بينما الجمهورية أكثر استقراراً.

3-المدى في التجاري الوطني ضخم: نمو الودائع تذبذب بين -13% و +31% (فرق 44 نقطة)، و ROE تذبذب بين -0.033% و 16.3% (فرق 16.33 نقطة). هذا تذبذب حاد يدل على عدم استقرار الأداء.

التحليل المقارن

اولا نمو الودائع والربحية للمصرفين (2018 – 2023)

السنة	نمو الودائع التجاري الوطني %	نمو الودائع الجمهورية %	ROA – التجاري الوطني %	ROA – الجمهورية %	ROE – التجاري الوطني %	ROE – الجمهورية %
2018	0.00	0.00	0.590	0.120	16.300	3.600
2019	7.00–	5.00–	0.600	0.130	13.800	3.500
2020	9.00	4.00	0.160	0.060	3.700	1.960
2021	13.00–	13.00	0.00023	0.100	0.006	3.900
2022	10.00	9.00	0.000093	0.140	0.003	4.900
2023	31.00	11.00	0.00113–	0.180	0.033–	6.400

سنة 2018 (سنة الأساس):

1–كلا المصرفين يبدآن بنمو 0% لأنه سنة الأساس.

2–التجاري الوطني كان في أفضل حالاته: ROA 0.59% و ROE 16.3%، وهي أعلى قيم في الفترة كلها. هذا يعني أن كل 100 دينار من حقوق المساهمين كانت تولد 16.3 دينار ربح.

3–الجمهورية كان متواضعاً: ROA 0.12% و ROE 3.6%، أي أن ربحيته كانت أقل من ربع ربحية التجاري.

سنة 2019 (سنة المقارنة):

1–كلا المصرفين سجلا نمواً سالباً: التجاري –7%، الجمهورية –5%.

2–رغم انخفاض الودائع، حافظ التجاري على ربحيته (ROA 0.60% و ROE 13.8%)، بل ارتفع ROA قليلاً. هذا يدل على أن المصرف في ذلك الوقت كان يوظف أمواله بكفاءة رغم انخفاض الودائع.

3–الجمهورية حافظ على استقراره: ROA 0.13% و ROE 3.5%، بدون تغير يذكر.

سنة 2020 (سنة مقارنة):

1–عودة النمو: التجاري 9%، الجمهورية 4% والربحية انهارت في كلا المصرفين

2-التجاري انخفض ROA من 0.60% إلى 0.16% (انخفاض 73%)، و ROE من 13.8% إلى 3.70% (انخفاض 73%).

3-الجمهورية انخفض ROA من 0.13% إلى 0.06% (انخفاض 54%)، و ROE من 3.5% إلى 1.96% (انخفاض 44%).

سنة 2021 (سنة مقارنة):

1-انهيار مشترك في الودائع: -13% لكلا المصرفين، وهي أسوأ سنة في نمو الودائع.

2-التجاري وصل إلى الحضيض: ROA 0.00023% (شبه صفر)، و ROE 0.006% (شبه صفر). أي أن المصرف بالكاد حقق ربحاً.

3-الجمهورية تعافى نسبياً: ROA 0.10% و ROE 3.90%، أي أنه عاد لمستواه الطبيعي رغم انخفاض الودائع. وهذا يدل على قوة إدارته للمخاطر.

سنة 2022 (سنة مقارنة):

1-عودة النمو: التجاري 10%، الجمهورية 9%.

2-التجاري: رغم نمو الودائع 10%، إلا أن الربح كان 22,351 دينار فقط، أي ROA 0.000093% و ROE 0.003%. هذا رقم صادم: مصرف بأصول 24 مليار دينار يحقق ربحاً 22 ألف دينار فقط. هذا يعني أن المصرف عملياً لا يحقق ربحاً.

الجمهورية: ROA 0.14% و ROE 4.9%، تحسن مستمر.

سنة 2023 (سنة مقارنة):

1-التجاري حقق أكبر نمو: 31%، أي أن الودائع قفزت من 15.44 مليار إلى 20.34 مليار دينار (زيادة 4.9 مليار دينار في سنة واحدة).

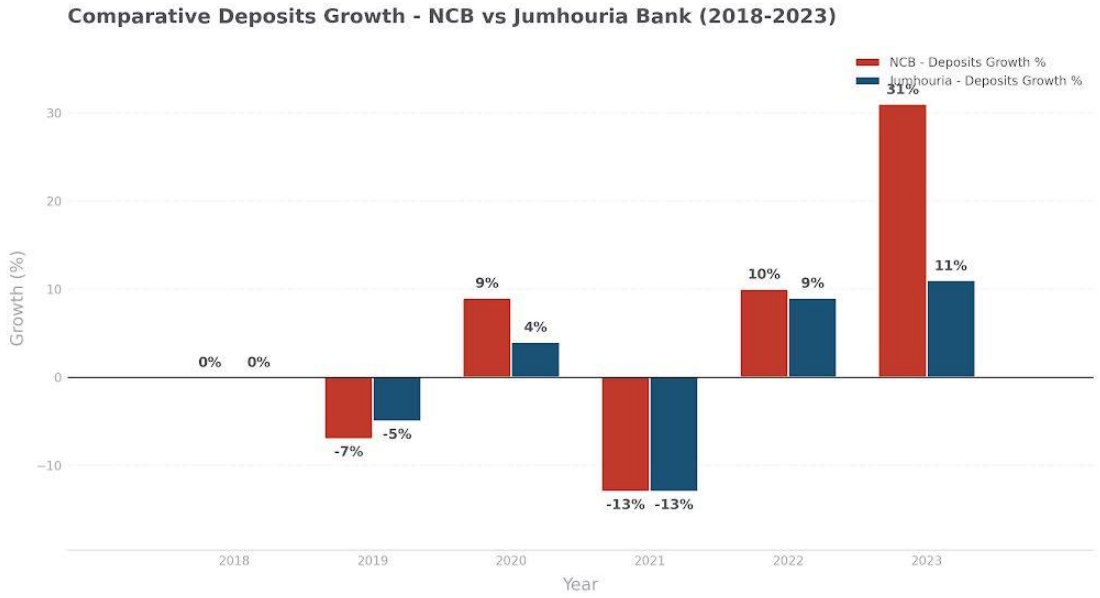
2-التجاري النتيجة كانت خسارة -280,842 دينار، و ROA سالب -0.00113%، و ROE سالب -0.033%. أعلى نمو للودائع يقابله خسارة.

3-الجمهورية حقق نمواً 11%، و ROA 0.18% (أعلى قيمة له في الفترة)، و ROE 6.40% (أعلى قيمة له). أي أن النمو المعتدل أدى إلى أفضل ربحية.

التحليل البياني المقارن لنمو الودائع والربحية (2018 – 2023)

لتوضيح نتائج التحليل المقارن بشكل بصري، تم تمثيل تطور نمو الودائع والعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) للمصرفين بيانياً خلال الفترة (2018–2023)، كما هو موضح في الأشكال التالية:

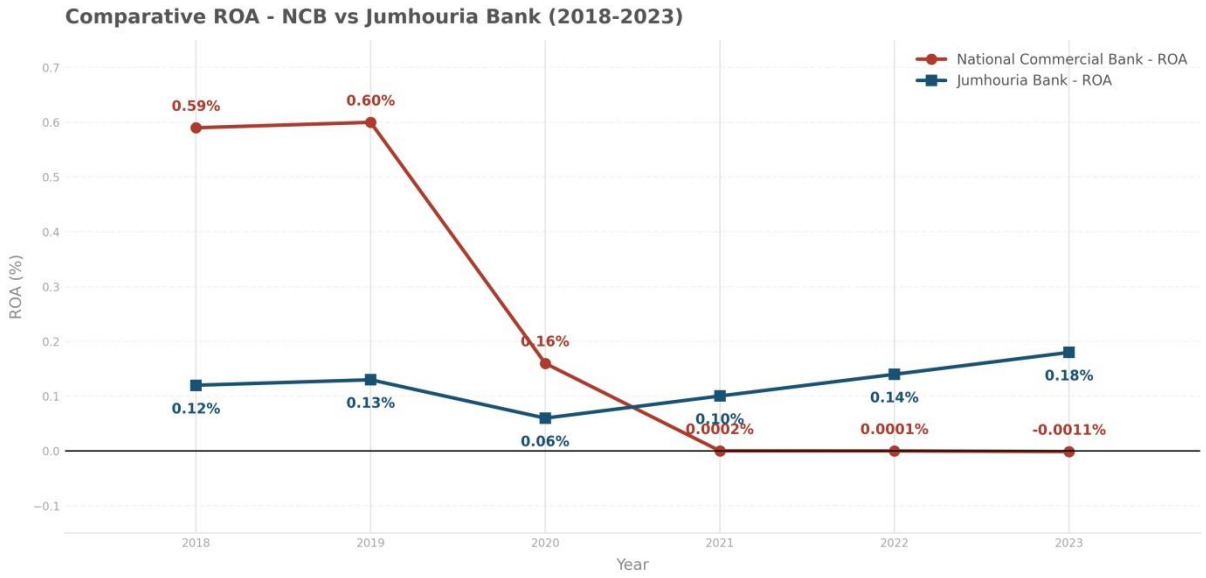
شكل رقم (1): تطور نمو الودائع في المصرف التجاري الوطني ومصرف الجمهورية (2018–2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرفين (2018–2023).

يوضح الشكل رقم (1) أن المصرفين تشابها في اتجاه نمو الودائع حتى عام 2022، ثم انفصل المسار في 2023 حيث حقق التجاري الوطني نمواً استثنائياً 31% مقابل 11% للجمهورية. ما يظهر أن عام 2021 كان الأسوأ للمصرفين معاً بانخفاض –13% لكل منهما، بينما كانت سنة 2018 هي سنة الأساس بنمو 0.%

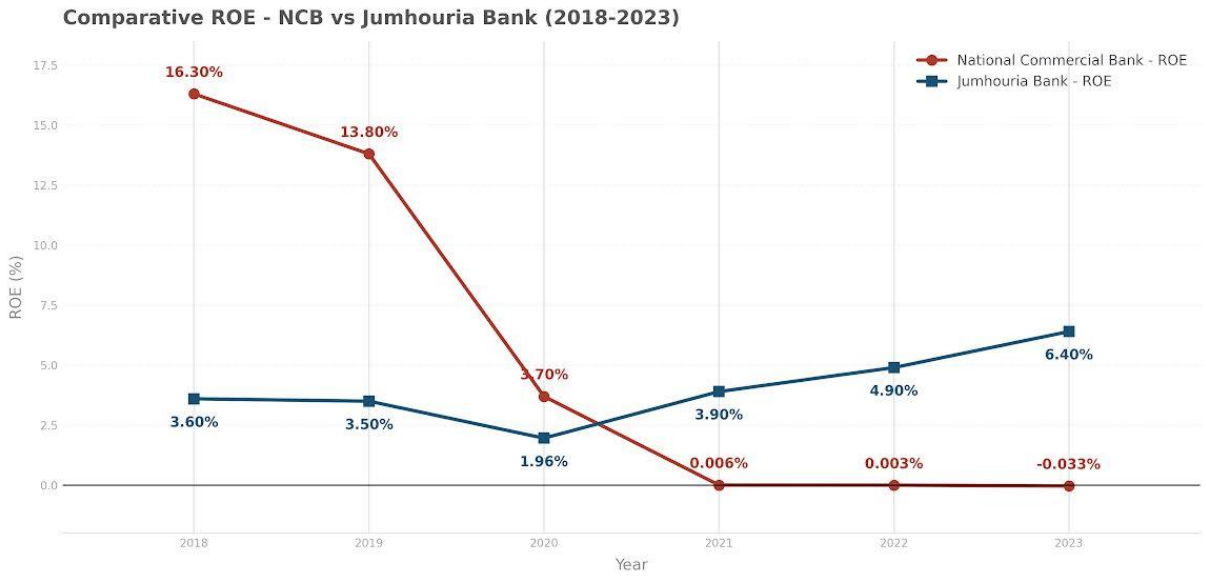
شكل رقم (2): تطور العائد على الأصول (ROA) في المصرف التجاري الوطني ومصرف الجمهورية (2018–2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرفين (2018–2023).

يوضح الشكل رقم (2) انهيار ROA في التجاري الوطني من 0.60% في 2019 إلى ما يقارب الصفر ثم السالب في 2023، بينما حافظ مصرف الجمهورية على استقرار نسبي ثم تحسن تدريجي ليصل إلى 0.18% في 2023، وهي أعلى قيمة له.

شكل رقم (3): تطور العائد على حقوق الملكية (ROE) في المصرف التجاري الوطني ومصرف الجمهورية (2018–2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للمصرفين (2018–2023).

يوضح الشكل رقم (3) التقاطع الحاسم في عام 2020–2021: التجاري الوطني هبط من 16.30% في 2018 إلى سالب، بينما صعد الجمهورية من 1.96% في 2020 إلى 6.40% في 2023.

اختبار الفرضيات

تحليل الارتباط والانحدار

1. **معامل ارتباط بيرسون**

الجدول رقم (3) يوضح معامل ارتباط بيرسون

العلاقة	المصرف التجاري الوطني	مصرف الجمهورية
نمو الودائع و ROA	Sig = 0.409 ،r = −0.418	Sig = 0.381 ،r = +0.442
نمو الودائع و ROE	Sig = 0.431 ،r = −0.401	Sig = 0.377 ،r = +0.444

من خلال الجدول رقم (3) يتضح ان:–

1–قوة العلاقة: القيم بين 0.40 و 0.44 تعني علاقة متوسطة القوة، ليست ضعيفة ولا قوية جداً.

2–الاتجاه: سالب في التجاري (عكسية)، وموجب في الجمهورية (طردية). أي أن الاتجاهين متعاكسان تماماً.

3–الدلالة الإحصائية: جميع قيم (Sig) أكبر من 0.05 (0.409 ، 0.431 ، 0.381 ، 0.377)، وهذا يعني أن العلاقة غير دالة إحصائياً عند مستوى 0.05. أي أننا لا نستطيع الجزم بوجود علاقة حقيقية في المجتمع، والعلاقة الظاهرة قد تكون بسبب الصدفة أو صغر حجم العينة.

4–القيمة الحرجة: عند حجم عينة ن = 6، القيمة الحرجة لمعامل الارتباط عند 0.05 هي 0.811. وجميع القيم المحسوبة أقل من 0.811، لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية.

الجدول رقم (4) يوضح معامل ارتباط بين متغيرات الدراسة

النموذج	المصرف	المتغير التابع	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	R^2 المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
1	التجاري الوطني	ROA	0.4182	0.1749	0.0314-	0.2979
2	التجاري الوطني	ROE	0.4010	0.1608	0.0490-	7.6603
3	الجمهورية	ROA	0.4416	0.1950	0.0062-	0.0403
4	الجمهورية	ROE	0.4443	0.1974	0.0033-	1.4951

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن معامل التحديد R2 تراوح بين 0.1608 و 0.1974، أي أن نمو الودائع يفسر ما بين 16.08% و 19.74% فقط من التغير في الربحية، بينما تفسر النسبة المتبقية (أكثر من 80%) عوامل أخرى غير موجودة في النموذج.

تحليل الانحدار الخطي البسيط

أ. المصرف التجاري الوطني – ROA:

ROA=0.2643−0.0079×نمو الودائع

الجدول رقم (5) نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر نمو معدل العائد على الأصول بالمصرف التجاري الوطني

المتغير	المعامل B	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة Sig
تابع	0.2643	0.1289	2.0497	0.1097
نمو الودائع	0.0079-	0.0086	0.9208-	0.4092

يتضح من الجدول رقم الجدول رقم (5)

1-معامل التحديد R^2=0.175: أي أن نمو الودائع يفسر 17.5% فقط من التغيرات في ROA، بينما 82.5% من التغيرات تفسرها عوامل أخرى غير موجودة في النموذج (مثل المخصصات، المصاريف التشغيلية، جودة القروض).

2-قيمة t = −0.9208، و Sig = 0.409 > 0.05، أي أن المعامل غير دال إحصائياً.

3-التفسير الاقتصادي: كل زيادة 1% في نمو الودائع تؤدي إلى انخفاض ROA بمقدار 0.0079 نقطة مئوية، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. أي أن الودائع تتحول إلى عبء.

ب. المصرف التجاري الوطني – ROE:

المعادلة: ROE=6.5932−0.1928×نمو الودائع

الجدول رقم (6) نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر نمو معدل العائد على حقوق الملكية بالمصرف التجاري الوطني

المتغير	المعامل B	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة Sig
تابع	6.5932	3.3155	1.9886	0.1176
نمو الودائع	0.1928-	0.2202	0.8754-	0.4308

يتضح من الجدول رقم الجدول رقم (6):

1- R^2 = 0.161، أي أن نمو الودائع يفسر 16.1% فقط من التغير في ROE.t

2- Sig = 0.431 > 0.05، t = −0.875، غير دال.

3- كل زيادة 1% في نمو الودائع تؤدي إلى انخفاض ROE بمقدار 0.193 نقطة مئوية.

ج. مصرف الجمهورية – ROA:

المعادلة: ROA=0.1197+0.0020×نمو الودائع

الجدول رقم (7)) نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر نمو معدل العائد على الأصول بمصرف الجمهورية

المتغير	المعامل B	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة Sig
تابع	0.1197	0.0166	7.2162	0.0020
نمو الودائع	0.0020	0.0020	0.9844	0.3807

يتضح من الجدول رقم الجدول رقم (7)

1- R^2 = 0.195 ، أي أن نمو الودائع يفسر 19.5% من التغير في ROA.

2- Sig = 0.381 > 0.05، t = 0.9844، غير دال.

3-كل زيادة 1% في نمو الودائع تؤدي إلى زيادة ROA بمقدار 0.002 نقطة مئوية، وهو تأثير صغير جداً لكنه موجب

د. مصرف الجمهورية – ROE:

المعادلة: ROE=3.9697+0.0736×نمو الودائع

الجدول رقم (8) نتائج الانحدار الخطي البسيط لأثر نمو معدل العائد على حقوق الملكية بمصرف الجمهورية

المتغير	المعامل B	الخطأ المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة Sig
تابع	3.9697	0.6149	6.4563	0.0030
نمو الودائع	0.0736	0.0742	0.9919	0.3774

يتضح من الجدول رقم الجدول رقم (8)

1- R^2 = 0.197، أي أن نمو الودائع يفسر 19.7% من التغير في ROE.

2- Sig = 0.3774 > 0.05 ،t = 0.9919، غير دال.

3- كل زيادة 1% في نمو الودائع تؤدي إلى زيادة ROE بمقدار 0.074 نقطة مئوية.

الاتجاه العام

جدول (10) يوضح ملخص الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة

المؤشر	المصرف التجاري الوطني	مصرف الجمهورية	التفسير
أعلى نمو للودائع	31% في 2023	11% في 2023	التجاري نمو أكبر لكن بدون ربحية
ادنى نمو للودائع	-13% في 2021	-13% في 2021	سنة انهيار مشتركة
أعلى ROA	0.60% في 2019	0.18% في 2023	التجاري كان متفوقاً في البداية فقط
أدنى ROA	-0.00113% في 2023	0.06% في 2020	التجاري وصل للخسارة
أعلى ROE	16.30% في 2018	6.40% في 2023	التجاري تراجع من 16.3% إلى سالب
أدنى ROE	-0.033% في 2023	1.96% في 2020	الجمهورية لم يسجل خسارة أبداً
الاتجاه العام	علاقة عكسية: كلما زادت الودائع قلت الربحية	علاقة طردية: النمو المعتدل أدى لأفضل ربحية	اختلاف جوهري في إدارة الأموال

نتيجة اختبار الفرضيات

الجدول رقم (9) يوضح نتيجة اختبار الفرضيات

الفرضية	القرار	السبب
الرئيسية: لا توجد علاقة بين تطور الودائع والربحية	**تُقبل الفرضية الصفرية**	**العلاقة متعاكسة بين المصرفين، و Sig > 0.05 في كل الحالات**
الفرعية 1: لا توجد علاقة بين الودائع و ROA	**تُقبل**	**r = −0.418 في التجاري، و +0.442 في الجمهورية، وكلاهما غير دال**
الفرعية 2: لا توجد علاقة بين الودائع و ROE	**تُقبل**	**r = −0.401 في التجاري، و +0.444 في الجمهورية، وكلاهما غير دال**

من خلال الجدول رقم (9) يكمن القول بانه تم قبول الفرضية الصفرية وهذا لا يعني أن الودائع لا تؤثر إطلاقاً على الربحية، بل يعني أن البيانات المتاحة خلال 6 سنوات لا تقدم دليلاً إحصائياً كافياً على وجود علاقة عامة وثابتة. العلاقة موجودة لكنها تعتمد على المصرف نفسه وعلى كيفية إدارة الودائع، وليست علاقة ميكانيكية حتمية ويمكن تفسير دلك في الاتي :-

1-الودائع ليست ربحاً، بل هي التزام وتكلفة

-أن زيادة الودائع لا تعني زيادة الأرباح تلقائياً.

-الوديعة في الميزانية هي التزام على المصرف، وليست أصلاً.

- المصرف يدفع عليها فوائد، ومصاريف تشغيلية، ويجب أن يحتفظ بجزء منها كاحتياطي إلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي. الربح يتحقق فقط إذا تم توظيف الوديعة في قرض بعائد أعلى من تكلفتها.

2- مشكلة جودة التوظيف في التجاري الوطني

انخفاض الربح إلى 22 ألف دينار في 2022 رغم أصول 24 مليار دينار يدل على أحد ثلاثة أسباب، أو كلها معاً:

-ارتفاع المخصصات: المصرف اضطر لتكوين مخصصات ضخمة للديون المتعثرة، مما أكل كل الأرباح.

-ارتفاع المصاريف التشغيلية: فروع كثيرة، موظفين كثيرين، مصاريف إدارية مرتفعة.

-تجميد الأموال: جزء كبير من الودائع محفوظ لدى مصرف ليبيا المركزي كاحتياطي، ولا يدر عائداً.

3-سياسة الجمهورية المتحفظة

- الجمهورية لم يسعَ وراء النمو السريع، بل نما بنسبة 1% فقط في المتوسط.

-عدم التوسع في فروع غير مربحة.

-الحفاظ على مخصصات معقولة.

-تحقيق ربحية مستقرة ومتصاعدة.

نتائج الدراسة

1-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور الودائع والربحية في المصارف محل الدراسة وكانت العلاقة متعاكسة بين المصرفين، ففي المصرف التجاري الوطني كانت العلاقة عكسية، بينما في مصرف الجمهورية كانت العلاقة طردية، وعند النظر إليهما معا تتلاشى العلاقة.

2-أن الودائع وحدها لا تكفي لتفسير الربحية، وأن هناك عوامل أخرى أقوى تأثيرا.

3-في المصرف التجاري الوطني كانت العلاقة عكسية، أي كلما زادت الودائع انخفض العائد على الأصول بينما في مصرف الجمهورية كانت العلاقة طردية، أي كلما زادت الودائع زاد العائد على الأصول، لكن التأثير كان صغيرا جدا.

4-متوسط العائد على الأصول كان ضعيفا جدا في كلا المصرفين، مما يدل على ضعف عام في كفاءة توظيف الأصول في القطاع المصرفي الليبي.

ربط نتائج الدراسة بالدراسات السابقة

اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة الحداد (2020) ودراسة المبروك (2019) على المصارف الليبية في عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطور الودائع والربحية، مما يؤكد أن هذه النتيجة تمثل خاصية هيكلية في القطاع المصرفي الليبي وليست نتيجة عرضية للفترة المدروسة. كما اتفقت الدراسة مع دراسة خضور (2015) على المصرف التجاري السوري في أن القوة التفسيرية للودائع تضعف في فترات الأزمات والحروب، حيث لم تتجاوز 19% في الدراسة الحالية.

في المقابل، اختلفت نتائج الدراسة مع دراسة عبيدات وآخرون على المصارف الأردنية ودراسة مصرف الشرق الأوسط العراقي اللتين وجدتا علاقة طردية دالة وقوة تفسيرية مرتفعة (62%)، ويُعزى هذا الاختلاف

إلى اختلاف البيئة الاقتصادية والسياسية، وإلى أن الدراسة العراقية ركزت على الودائع لأجل فقط بينما ركزت الدراسة الحالية على إجمالي الودائع، ومعظم الودائع في ليبيا هي ودائع جارية تحت الطلب.

وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة الشمري (2018) في أن تأثير الودائع على الربحية يختلف باختلاف سياسة إدارة المصرف، حيث وجدت الدراسة الحالية علاقة عكسية في المصرف التجاري الوطني ($r = -0.42$) وعلاقة طردية في مصرف الجمهورية ($r = +0.44$)، مما يثبت أن العامل الحاسم ليس حجم الودائع بل كفاءة توظيفها، وهو ما يتفق مع نظرية إدارة الأصول والخصوم ونظرية الوساطة المالية التي تشترط كفاءة التوظيف لتحويل الودائع إلى أرباح."

توصيات الدراسة

1. على مصرف الجمهورية الرئيسي الحفاظ على استقرار مؤشرات الربحية ROA و ROE واستمرار النهج التصاعدي الذي شهده عامي 2022 و2023 من خلال الاستمرار في سياسات الاستثمار الرشيدة.
2. على المصرف التجاري الرئيسي ضرورة إجراء مراجعة عاجلة للسياسات المالية والاستثمارية، نظراً للتدهور الحاد في مؤشرات الربحية ROA وROE في السنوات الأخيرة (2021 : 2023) ومعالجة الأسباب التي أدت إلى الانحراف المعياري المرتفع في أدائه المالي.
3. على المصرفين عينة الدراسة تحسين كفاءة إدارة الأصول والخصوم، وضمان توظيف الودائع المتزايدة (خاصة النمو المسجل في 2023) في قنوات استثمارية ذات عائد مرتفع لتجنب تكبد خسائر أو تراجع في الأرباح.
4. على المصارف تطوير أدوات إدارة المخاطر لمواجهة التقلبات الاقتصادية التي تعكسها التغيرات الحادة في معدلات النمو والربحية بين عامي 2018 و2023.

المراجع:

1. الجزراوي، إبراهيم محمد علي (2011). تحليل صافي ربحية الحسابات الجارية والودائع باستخدام (نموذج رياضي تركيبي) التطبيق في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ر(ش.م.خ) خلال المدة المالية 2007–2009، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد17، العدد 64.
2. الصيفي، عبد الله علي، 2010، التأمين على الودائع المصرفية في المصارف الاسلامية مؤتمر التأمين الدولي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الجامعة الاردنية.

3. اللامي، (2016)، علي حسن نوري، أثر الودائع في صافي دخل المصارف – بحث تطبيقي في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة من الفصل الأول 2010 إلى الفصل الثاني 2013، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48، العراق.
4. خضور، (2015)، حسام، أثر تطور ودائع المصرف التجاري السوري على الأرباح الصافية في الأزمة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 4، دمشق، سوريا.
5. داوود، فاضل عباس (2021). تأثير الودائع المصرفية في عائد المصرف مقاسًا بمعدل العائد على الموجودات وحق الملكية دراسة حالة لمصرف الخليج التجاري للفترة من 2009–2018، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 64.
6. سعادة وآخرون (2017)، عبد الله يوسف أسعد، والزيدانين، هيام محمد، والشاعر، باسل يوسف، أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين – دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، الأردن.
7. سعيد، عبد السلام لفته، 2006، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11.
8. صبري، صبا عبد الحسين وعبد الحكيم، هشام طلعت (2022)، الشمول المالي وتأثيره في الودائع المصرفية (دراسة تحليلية في النظام المصرفي العراقي)، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، 2 (5).
9. صلاح (2022)، عبد الرحمن علي عطا الله، أثر الحصة السوقية للودائع المقرضة على ربحية البنوك المدرجة في سوق عمان المالي من 2016 إلى 2020، المجلة العربية للنشر العلمي، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح، الأردن.
10. عبد السلام لفته سعيد، (2006)، تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي عشر.
11. عزيز، حيدر عبد المنعم (2019)، أثر الودائع المصرفية في تخفيض نسب الائتمان الممنوح من قبل المصرف (دراسة تحليلية في مصرف بابل)، مجلة الجامعة العراقية، المجلد 43، العدد 2.
12. قاسم والشلبي (2023)، هيا، ومطيع بن أسعد، أثر الودائع في القيمة السوقية للمصارف الإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية: دراسة مقارنة مع المصارف الإسلامية المدرجة في بورصة

عمان للفترة الممتدة 2011- 2021، مجلة جامعة البعث سلسلة العلوم الاقتصادية، جامعة البعث، سوريا.

13. وسام عبد الحميد كريم المعايطة (2018)، أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصر في للبنوك التجارية الأردنية للفترة 2007-2016، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، المجلد (4) عدد (1).

14. Haddaweea, Ameerh Hatif & Flayyih, Hakeem Hammood (2020). The Relationship between Bank Deposits and Profitability for Commercial Banks, International Journal of Innovation, Creativity and Change, Volume 13, Issue 7.

15. Karapinar, Aydın & Cagri Dogan, Ismail (2015). An Analysis on the Performance of the Participation Banks in Turkey, Accounting and Finance Research, Vol. 4, No. 2.

16. Koch, T. W., & MacDonald, S. S. (2015). Bank management. Cengage Learning.

17. Weersainghe, V.E.I.W & Perera, Tissa Ravinda (2013). Determinants of Profitability of Commercial Banks in Srilanka, International Journal of Arts and Commerce, Vol.2. No.10.